يحيى السنوار... أعط القوس باريها

عيسى الشعيبي

أحسنت حركة حماس صنعاً، وأتت بالخيار الأفضل، عندما عجمت سهامها في الجعبة، وانتخبت أصلبها عوداً، فرفّعت قائد غزّة يحيى السنوار إلى رتبة القائد العام للحركة، التي شنّت أول حرب هجومية في تاريخ الكفاح الفلسطيني، بأداء فاق المستويات التي قاتل فيها الفلسطينيون من جيل الآباء والأجداد، وأعادت قضية الشعب المخذول إلى صدر جدول الأعمال العالمي، بعد طول تهميش كاد يبلغ حدّ الشطب والإلغاء، الأمر الذي يُجيز لنا القول إنّ الحركة المجاهدة أعطت القوس باريها، بوضع قائدٍ ذي رمزيّة باذخة، كان قد حفر صورته في الوعي الوطني قائداً تاريخياً كبيراً، وعلّقها على الحائط إلى جانب صورة ياسر عرفات.

جاء انتخاب يحيى السنوار من خارج الصندوق مفاجأةً تامةً للأطراف المخاطبة كلّها بهذا الأمر المثير للانطباع، لا سيّما في الظروف القاسية التي يعيشها القطاع المُدمّر، مفاجأة أرسلت الرسائل إلى الداخل والخارج، وعبّرت عن موقفٍ تحدٍّ هائلٍ للاحتلال، الذي شيطن السنوار وشبّهه بهتلر، وظلّ يرى فيه العدوَّ رقم واحد، معتقداً أنّ اغتيال الأسير المحرّر قد يُشكّل علامة انكسارٍ مُشتهاة، تُتيح لحكومة المجانين في تلّ أبيب الادّعاء بتحقيق صورة نصر طال انتظارها، وربّما سيطول أكثر، وقد لا يتحقّق أبداً.

كان وضع مهندس «طوفان الأقصى» في رأس الهرم في مَحلّه، إذ من بين النجوم التي كانت قد أضاءت سماء غزّة خلال العدوان السابق على «الطوفان» سطع نجم قائد حركة حماس بقوّة، وتلألأ أكثر غداةَ وقف إطلاق النار، الأمر الذي أكّد أنّ السنوار هو القائد الحقيقيّ للمعركة، بدلالة أنّ اغتياله كان هدفاً مركزياً معلناً لقادة الاحتلال، وهو ما أدركه السنوار مُبكّراً، فخرج إلى العالم قبل أن ينقشع غبار الحرب، سار على قدميه بين الناس، ورفع يده بشارة النصر، ليقلب الصورة رأساً على عقب، ويصنع بدلاً منها مُشهداً يفيض بالتحدّي، الموظّف جيداً في معركة كسب الصورة، التي تُعادل في أهميتها موقعةَ غلافِ غزّة، ومعركةَ إطلاق الصواريخ على تلّ أبيب.

وهكذا، صنعت إطلالة السنوار المُتحدّية آنذاك موقفاً يُحسب للقائد الشاب، وأضافت قيمةً رمزيّةً باذخةً إلى رأس المال الرمزي الفلسطيني المتراكم في مدى عقود عديدة، بنى خلالها الفدائيون والقادة الكبار أرضيّةً متينةً لمواصلة الكفاح المجيد، وجلب التأييد لشعبٍ ظلّ يُقاوم بشجاعة، وينهض، مرةً إثر أخرى، من تحت الركام مرفوع الرأس، إلى أنْ حقّق التحوّل الواسع في الرأي العام، ووصل خطابُه أخيراً إلى المعقل الأميركي، الذي كان حتّى الأمس حكراً على اللاعب الإسرائيلي، بعيداً عن المبالغات المُندرجة في سياقات الحرب النفسية، فقد بدا السنوار، بما له من ميزات وما عليه من ملاحظات، تتعلّق بمحدودية مهارات الاتصال ومخاطبة الرأي العام، متدثّراً ثوب ياسر عرفات، ومحاكياً له، حين تحدّى المطلوبُ رقم واحد وزير الحرب الإسرائيلي، قائلاً له إنّه يفضّل أن يكون شهيداً على أن يتوارى عن الأنظار، وهو موقف قائد حقيقي يعي بلاغة هذا الظهور في تلك اللحظة الحرجة، يُجازف بدمه لكسب معركة الصورة، التي من شأنها تعميق الحسّ لدى أعدائه بالفشل والإخفاق.

في الجانب المتمّم لصورة السنوار العرفاتية، فقد كان لافتاً يومها خطاب قائد الحركة الأسيرة سابقاً، وزعيم «حماس» حالياً، ترفّعه عن الحسابات الجزئية الصغيرة، وتفهّمه للواقع السياسي المُتاح، وإيداؤه القبول بدولةٍ في حدود 1967، وفق قرارات الشرعية الدولية، وإظهاره روح التصالح مع رفقاء المسيرة الطويلة، بقوله: «نم قرير العين أيّها القائد أبا عمار. إنّ أبناءك في كتائب القسام يواصلون في دربك المسار»، وهو قول لم يجرِ قط من قبل على لسان أيّ من قادة «حماس».

وأحسب أنّ سنوات الاعتقال المريرة (23 سنة)، التي قضاها ابن خانيونس في الزنازين، إلى جانب مروان البرغوثي، وكبار قادة الحركة الأسيرة، وإتقانه اللغة العبرية، ومن ثمّة فهمه العميق العقلية الصهيونية، وعلى نحو أفضل من فهم جيل المؤسّسين للثورة الفلسطينية، قد دلّلت على نشوء جيل جديد من قادة المقاومة، أكثر تأهيلاً لمقارعة الاحتلال، واشدّ مراساً ومضاءً ووعياً وصلابةً وحكمةً وثوريةً، لمواصلة الكفاح، وغذّ الخُطى في طريق الاستقلال والحرية.

المقاومة في مواجهة الاغتيال

سمير حمدي

لم يكن اغتيال القيادي الفلسطيني، إسماعيل هنيّة، حدثاً عارضاً، وإنّما هو مواصلة لسياسة رسمية صهيونية تُشكّل جزءاً من العقيدة العسكرية لهذا الكيان منذ تأسيسه. وتكشف سلسلة الاغتيالات التي استهدفت قيادات عسكرية وسياسية فلسطينية من فصائل مختلفة، وذات توجّهات ومشاربَ أيديولوجية متنوّعة من وتيرة متشابهة تحكم هذه العمليات المدروسة، التي تهدف إلى غاياتٍ مُحدّدة، بتصور قادة الكيان الصهيوني أنّ بإمكانهم تحقيقها عبر سياسة الاغتيال المُمنهجة تضمُّ قائمة من اغتالهم الصهاينة شخصيات مُهمّة، أمثال خليل الوزير (أبو جهاد) الذي تهدف إلى وأبو علي مصطفى من الجبهة الشعبية، وعبد العزيز الرنتيسي وأحمد ياسين من حركة حماس، وفتحي الشقاقي من حركة الجهاد الإسلامي، وعباس الموسوي من حزب الله، وكان الغرض من هذه العمليات مزدوجاً. فمن ناحية، كان المطلوب ضرب العملية التنظيمية لحركات المقاومة، خاصّة في ظلّ الاعتقاد أنّ هذه التنظيمات تتمركز حول شخصيات محورية تتولّى التسيير التنظيمي لتلك الحركات، وضبط عناصرها. ومن ناحية أخرى، اعتقد الصهاينة أنّ بإمكانهم إعادة تشكيل هذه التنظيمات عبر اغتيال من تعتقد أنّهم قياداتٌ مُتشدّدة، وهو ما يفسح المجال لصعود شخصيات قابلة للتجنيد والقبول بما يفرضه الاحتلال.

ولا يمكن إنكار أثر عمليات الاغتيال في إضعاف بعض التنظيمات الفلسطينية، فاغتيال شخصيات بوزن أبو جهاد وأبو إياد كان حاسماً في قبول «فتح»، ومن ورائها منظمة التحرير، اتفاقيات أوسلو (1993)، وفي مرحلة لاحقة، كان التخلّص من الرئيس ياسر عرفات مدخلاً ضرورياً لبناء سلطةٍ فلسطينيةٍ متعاونةٍ مع الاحتلال في الضفة الغربية، ترفع شعار التخلّي عن المقاومة المسلّحة.

غير أنّ الحقائق في الأرض تفرض على المراقبين التشكيك في مدى نجاعة سياسة الاغتيال الصهيوني، بوصفها أداةً للردع والتأثير، فحركات المقاومة تغطّت إلى أهمّية وجود بنيةٍ ثابتة تخضع لمؤسّسات سياسية وعسكرية خارج النفوذ الكاريزمي للشخصيات القيادية والمُؤسّسة. لقد فتحت اغتيالات ياسين والرنتيسي وهنيّة البابَ لصعود قياداتٍ جديدة في حركة حماس، شخصيات حذرة تميل إلى العمل تحت الأرض، وتبني أجهزة عسكرية وأمنية عصية على الاختراق، وهكذا ظهر يحيى السنوار، ومحمد الضيف، في «حماس»، وكذلك ظهرت قيادات أخرى في حركة الجهاد خلفاً لفتحي الشقاقي، وهو ما ينطبق على حزب الله، إذ جاء صعود حسن نصر الله خلفاً لعبّاس الموسوي، بعد اغتيال الأخير، بتطوير المقاومة من خلال صعود بنيتها التنظيمية والسياسية، التي لم تتضرّر من سلسلة الاغتيال بقدر ما استفادت منها في مزيد من التلاحم مع الشارع الوطني، وتحوّل هؤلاء القادة رموزاً وطنيةً للبذل والعطاء، فقيادات المقاومة تُختار من بين الحديد والنار، وليست شخصيات سياسية تُنتخب من دون خلفية نضالية حقيقية. استفاد الكيان الصهيوني من سياسة الإفلات من العقاب التي ينتهجها المجتمع الدولي إزاءه، وهو ما يعني السماح له بالاستمرار في التصفيات الجسدية والاعتقال والتعذيب خارج القانون، وهو ما مثّل وصمة عار في جبين المجتمع الدولي، الذي لا يتاخر في إدانة عمليات المقاومة، ولكنّه يُصابُ بالعمى والخرس عند التعامل مع جرائم الاحتلال الصهيوني. والكيان الصهيوني ليس الدولة الكولونيالية الوحيدة التي اعتمدت سياسة الاغتيال في مواجهة المقاومة، والتاريخُ حافلٌ بأمثلة لدول استعمارية مارست الاغتيال ضدّ خصومها، واعتمدت أبشع الوسائل والأساليب لإطالة أمد احتلالها للأرض. وفي نموذج الثورة الجزائرية عمدت فرنسا إلى اغتيال قيادات كُبرى في جبهة التحرير الوطني، ويمكن أن نذكر في هذا السياق اغتيال كل من العربي بن مهيدي ومصطفى بن بولعيد ودیدوش مراد، غير أنّ ما أثبتته الأحداث أنّ هذه الاغتيالات لم تقضِ على المقاومة الجزائرية، ولم تُطِل عمر الاحتلال الفرنسي، الذي رحل تحت وطأة ضربات المقاومة.

(كاتب تونسي)

لماذا اغتيلَ إسماعيل هنيّة؟

رانيا مصطفى

بالنظر إلى الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة، وهدفها المُعلن بالقضاء على الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فإنّ عملية اغتيال الزعيم السياسي للحركة، إسماعيل هنيّة، لم يكن لها أثر يُذكر في مجريات الحرب على القطاع، وعلى «حماس»، وعلى الداخل الإسرائيلي، لأنّ هنيّة ليس قيادياً عسكرياً في الحركة، ودوره خارج غزّة مرتبط بالمفاوضات، ويُعتبر هدفاً سهلاً لو كان مُستهدَفاً من قَبْل، لأنّ تحرّكاته العادّة وجولاته الدبلوماسية علنيّة، واغتياله يعني اغتيال بنيامين نتنياهو مسار المفاوضات بشأن إطلاق سراح الأسرى والمحتفوظين، فيما تعيين يحيى السنوار خلفاً لهنيّة في قيادة الحركة يزيد من قوّتها. كما أنّ عملية الاغتيال في طهران استوجبَت ردّ الأخيرة، ما أوقع الداخل الإسرائيلي في حالة من الاستنفار والتخبّط، وانتظار الردّ الإيراني المؤكّد، وكيفية تجنّبه. هذا يعني أنّ هناك أهدافاً أخرى للعملية، غير الاغتيال بحدّ ذاته.

وقد جاءت عملية الاغتيال للتغطية على الفشل في غزّة، لكنّها أيضاً تُمثّل تصعيداً إسرائيلياً ضمن حرب ردّات الفعل، والرسائل المتبادلة بين طهران وتلّ أبيب منذ عملية طوفان الأقصى، خاصّة أنّها أتت بعد ساعات من اغتيال قيادي رفيع في حزب الله، فؤاد شكر، جنوبي بيروت، بحجة الردّ على ضربة صاروخية على مرتفعات الجولان. أهمّية عملية الاغتيال لإسرائيل تأتي في توقيتها ومكانها ودقّتها والرسائل الخطيرة التي تحملها، فالتوقيت هو مراسم تنصيب الرئيس الجديد، فأرادت تلّ أبيب تخريب الاحتفال برئيس إصلاحي إيراني، جاء به المُرشد الأعلى، علي خامنئي، لتحسين واقع المفاوضات مع الغرب وواشنطن بشأن الاتفاق النووي، خاصّة أنّ بايدن يسعى إلى تحقيق إنجاز قبل مغادرته البيت الأبيض؛ ولضمان استمرار نهج الراحلين إبراهيم رئيسي وأمير عبد اللهيان بخصوص تحسين العلاقات مع العالم العربي، كما أنّ انسحاب بايدن من السباق الرئاسي زاد من جرأة نتنياهو تجاه طهران، وهو الذي يريد استباق التصعيد، وتصعيب مهمّة التهدئة على المرشّحة الديمقراطية كامالا هاريس فيما لو فازت بالانتخابات الرئاسية. أما مكان عملية الاغتيال ووقتها فهما العاملان الأكثر أهمّية اللذان يثيران جدلاً في إيران بشأن عمق الاختراق الإسرائيلي للمؤسّسات الأمنية والاستخباراتية الإيرانية. فهناك مسؤولون سابقون يتحدّثون عن خطورة أن يُقتَل هنيّة بصاروخ أو بقذيفة قصيرة المدى دخلت من نافذة غرفته في مقرّ للحرس الثوري الإيراني في قلب طهران، ما يطرح تساؤلاً عن درجة تطوّر شبكة الاستخبارات الإسرائيلية في إيران، وقدرتها على الحصول على هذه المعلومات كلّها. وفي هذا السياق يستعيد المنتقدون حوادث اختراق أمني واستخباراتي إسرائيلي، في مقدمها حادثة اغتيال المؤسّس الأول ومغادرته شائعة في باكستان، وفي بنغلادش، وفي دول أخرى في الأميركيتَين اللاتينية والوسطى، ومن أبرز نماذجها عربياً ملك مصر فاروق، ورئيس تونس زين العابدين بن علي.

أمّا لماذا اختارت الهند منفىً لها، فيعود ذلك لإقامتها بعد الانقلاب على أبيها مع شقيقتها الناجية ريحانة نحو ستّ سنوات في تلك البلاد، في استضافةٍ من حكومة أنديرا غاندي، وقد نسجت علاقتها مع الهند على مرّ السنين، وصولاً إلى حكومة ناريندرا مودي، وتجمعها بالزعيم الهندي هذا النظرة السالبة إلى كييف، وجعلت من زيلينسكي أداةً لتحقيق أهدافها، جاعلةً من روسيا أسيرةَ الحرب ومهدّدةً من سباق التسلّح للدول الأوروبية وحلف شمال الأطلسي لوقف الزحف الروسي إلى قلب أوروبا، إلى أذهان الأوروبيين، وما كان عليه من التوسّع الشيوعي في دول تتغنّى بديمقراطياتها، لا بل تدافع عن قيمها، وتسعى إلى نشرها، كما كان الحال في الحفلة الافتتاحية لألعاب الأولمبياد في باريس. لم يختلف صراع الشرق الأوسط عما يحدث في أوكرانيا، فاستطاعت الإدارة الأميركية «إيحاء» زيلينسكي جديد لها، والمتمثّل في رئيس حكومة إسرائيل نتنياهو، الذي يخوض اليوم حرباً في أكثر من جبهة، من غزّة إلى إيران، مروراً بلبنان وسورية والعراق واليمن. هذا المدّ الإيراني عبر وكلاء إيران في المنطقة يعمل الأميركي على بدات بتنفيذها، والمُرتبطة برسم سياسة «الاحتواء» للدول الصاعدة، في مقدمتها روسيا والصين. لكنّ المحور الصاعد عمل على تشكيل حلفٍ من مجموعة دول تحمل في طروحاتها العداء لأميركا، والتعدّدية خارج القانون، وهو ما مثّل وصمة عار في جبين المجتمع الدولي، الذي لا يتاخر في إدانة عمليات المقاومة، ولكنّه يُصابُ بالعمى والخرس عند التعامل مع جرائم الاحتلال الصهيوني. والكيان الصهيوني ليس الدولة الكولونيالية الوحيدة التي اعتمدت سياسة الاغتيال في مواجهة المقاومة، والتاريخُ حافلٌ بأمثلة لدول استعمارية مارست الاغتيال ضدّ خصومها، واعتمدت أبشع الوسائل والأساليب لإطالة أمد احتلالها للأرض. وفي نموذج الثورة الجزائرية عمدت فرنسا إلى اغتيال قيادات كُبرى في جبهة التحرير الوطني، ويمكن أن نذكر في هذا السياق اغتيال كل من العربي بن مهيدي ومصطفى بن بولعيد ودیدوش مراد، غير أنّ ما أثبتته الأحداث أنّ هذه الاغتيالات لم تقضِ على المقاومة الجزائرية، ولم تُطِل عمر الاحتلال الفرنسي، الذي رحل تحت وطأة ضربات المقاومة.

(كاتب تونسي)

كاريكاتير صفاء عودة

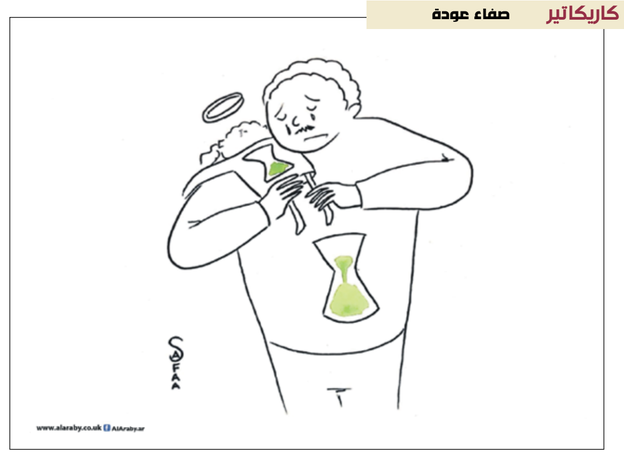

هل يقفل بايدن ولايته بحرب مباشرة؟

جيرار ديب

أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن انسحابه من السباق الرئاسي قائلاً هذا «من أجل مصلحة حزبي وبلدي». وذلك قبل أربعة أشهر من ذهاب الأميركيين إلى صناديق الاقتراع. ويتمهّلنا في قراءة تلك الكلمات المُقتضبة، نجدها تحمل رسائل ذاتَ أبعادٍ عسكريةٍ تُعلن الاستعداد للحرب؛ إذ يتوقّف المُتابعُ عند مفهوم «المصلحة»، التي ذكرها بايدن ليبني عليها قراءته، في ظلّ «المعمعة» الانتخابية، إذ يخوض حزبُه معركةً رئاسيةً مع المُرشّح الجمهوري دونالد ترامب، الذي أقلّ ما يُقال فيه أنّه مُثير للقلق في حال فوزه، كما في حال هزيمته.

منذ تولّي بايدن ولايته عام 2020، بعد فوزه على ترامب أيضاً، حملت إدارته سلسلةً من العناوين، أخطرها التي بدأت بتنفيذها، والمُرتبطة برسم سياسة «الاحتواء» للدول الصاعدة، في مقدمتها روسيا والصين. لكنّ المحور الصاعد عمل على تشكيل حلفٍ من مجموعة دول تحمل في طروحاتها العداء لأميركا، والتعدّدية خارج القانون، وهو ما مثّل وصمة عار في جبين المجتمع الدولي، الذي لا يتاخر في إدانة عمليات المقاومة، ولكنّه يُصابُ بالعمى والخرس عند التعامل مع جرائم الاحتلال الصهيوني. والكيان الصهيوني ليس الدولة الكولونيالية الوحيدة التي اعتمدت سياسة الاغتيال في مواجهة المقاومة، والتاريخُ حافلٌ بأمثلة لدول استعمارية مارست الاغتيال ضدّ خصومها، واعتمدت أبشع الوسائل والأساليب لإطالة أمد احتلالها للأرض. وفي نموذج الثورة الجزائرية عمدت فرنسا إلى اغتيال قيادات كُبرى في جبهة التحرير الوطني، ويمكن أن نذكر في هذا السياق اغتيال كل من العربي بن مهيدي ومصطفى بن بولعيد ودیدوش مراد، غير أنّ ما أثبتته الأحداث أنّ هذه الاغتيالات لم تقضِ على المقاومة الجزائرية، ولم تُطِل عمر الاحتلال الفرنسي، الذي رحل تحت وطأة ضربات المقاومة.

(كاتب تونسي)

> يعيش الناس في عالم اليوم حالةَ تَخوُّفٍ من نشوب حرب عالمية ثالثة

فاز بفارق كبير. فنزويلا واحدة من سلسلة من الحلقات التي تشكّل محور المواجهة للراسالية الممثلة بالليبرالية الغربية، التي تقودها الولايات المتّحدة. لهذا لم يتردّد التحالف الصيني – الروسي في طرح مبدأ التغيير نحو نظام عالمي جديد، قائم على التعدّدية القطبية والمشاركة في صنع السياسة الدولية. في أرض فنزويلا «خربطات»، وفوضى أمنية، لا سيّما في العاصمة كاراكاس، تغذّيها واشنطن، التي اعتبرت أنّ مُرشّح المعارضة هو الفائز في انتخابات 28 يوليو، وهنّأته في هذه المناسبة. فالهدف بالنسبة إليها ليس مَنْ الفائز، بل لجم هذه الدولة وإبعادها عن أن تكون مسرحاً لأعداء واشنطن، والعبث بالتالي في الحديقة الخلفية للولايات المتّحدة، وعدم السماح لنموذج أوكراني جديد في فنزويلا.

ستزيد واشنطن من ممارسة الضغط على مادورو الذي أبدى استعداده لاستئناف الحوار مع واشنطن، داعياً إلى التخلّي عن التهديدات، والتزام الاتفاقات التي تمّ التوصّل إليها في قطر عام 2023. وكتب على «إكس» مُرفقاً مُذكّرة التفاهم التي جرى التوصّل إليها في قطر: «قلت دائماً إنّه إذا كانت حكومة واشنطن مُستعدّة لاحترام السيادة، والتوقّف عن تهديد فنزويلا، فيمكننا استئناف الحوار، ولكن على أساس الامتثال لمُذكّرة قطر».

(كاتب لبناني)

نهاية بائسة لـ«زعيمة الأمّة» في بنغلادش

محمود الريماوي

أمضت الشيخة حسينة واجد حياتها السياسية الحافلة وهي تطمح أن تكون زعيمة للأمّة البنغالية، لأنّها ابنة مجيب الرحمن، الأب المُؤسس لجمهورية بنغلادش المستقلّة عن باكستان. على أنّ مزيجاً من النجاح والإخفاق طبع مسار حياتها السياسية، فيما شكّل اغتيال والدها، وعدد من أفراد أسرتها، في العام 1975 (بعد أربع سنوات من الاستقلال)، صدمةً عاطفيةً وفكريةً للشابة حسينة آنذاك، وهي في ربيعها الـ28، ومنذ ذلك التاريخ، ألت إليها زعامة حزب رابطة عوامي، الذي أسّسه والدها، وشقّت طريقها نحو عضوية البرلمان ورئاسة الحكومة، متمتعةً بنفوذ شعبي كبير، فيما تلقّت الدرس السياسي الأول، وفحواه أنّ عالم السياسة مُفعمٌ بقسوةٍ شديدة ذهب ضحيتها والدها وأفراد أسرتها، والدها الذي لم يشفع له مع انقلابيّ عسكريَّين أنّه أبُ للأمّة البنغالية. منذئذٍ، اتسمت شخصيتها بالحذر الشديد، ليس تجاه طموحات العسكريين فقط، ولكن أيضا إزاء كلّ اعتراضٍ أو معارضة لسياستها، وهو ما تجلّى أخيراً في تعاملها مع حركة الاحتجاجات الطلابية على توزيع حصص الوظيف الحكومي، إذ بادرت إلى قمع التظاهرات بغير رحمة، وأوقعت الشرطة المؤتمرة بأوامرها مئات من الضحايا والمصابين، ما تسبب في إلهاب الاحتجاجات واندفاع المحتجّين نحو مقرّ الرئاسة، ما دفعها إلى اتخاذ قرار فجائي بالاستقالة ومغادرة البلاد على وجه السرعة إلى الهند، تاركةً البلاد في حومة من التوتّر والانقلاب، ومن غير أن تخاطب شعبها ببضع كلمات تُبرّر فيها تفضيلها الاستقالة على إعادة النظر في قرار التوظيف. وواقع الحال أنّ ظاهرة استقالة المسؤول الأول ومغادرته شائعة في باكستان، وفي بنغلادش، وفي دول أخرى في الأميركيتَين اللاتينية والوسطى، ومن أبرز نماذجها عربياً ملك مصر فاروق، ورئيس تونس زين العابدين بن علي.

أمّا لماذا اختارت الهند منفىً لها، فيعود ذلك لإقامتها بعد الانقلاب على أبيها مع شقيقتها الناجية ريحانة نحو ستّ سنوات في تلك البلاد، في استضافةٍ من حكومة أنديرا غاندي، وقد نسجت علاقتها مع الهند على مرّ السنين، وصولاً إلى حكومة ناريندرا مودي، وتجمعها بالزعيم الهندي هذا النظرة السالبة إلى باكستان، فالشيخة حسينة ظلّت تناصب العداء المكتوم لباكستان، التي ناصبت بدورها البنغاليين العداء، واعتقلت والدها بضع سنوات قبل الاستقلال، كما رأت فيها نصيراً لمتشدّدين إسلاميين في بلادها، ما جعلها تواظب على الانحياز إلى الهند، فأخرجَ بذلك عن أنّها مسلمة تمثّل شعباً مسلماً، فيما تتعرّض الأقلية المسلمة الكبيرة في الهند إلى الاضطهاد، لأسباب دينية، ومن حكومة تُجاهر بالتغليب الديني ضدّ بقية المكوّنات. وكانت الهند قد سارعت إلى الاعتراف بجمهورية بنغلادش بعد انفصالها عن باكستان، وأبرمت معها اتفاقيات عديدة، وذلك انتقاماً من باكستان التي انفصلت عن الهند في 1947، وظلّت علاقات البلدين تتناسى رغم التقلّبات السياسية في دكا. اعتبرتها مراجع عديدة بأنّها تقع في صدارة مائة شخصية نسائية قيادية في عالمنا، وحازت جوائزَ، منها جائزة فيليكس هوفويت بوانيي للسلام من «يونسكو» لعام 1998، وجائزة الأم تريزا من مجلس السلام لعموم الهند عام 1998، وجائزة غاندي لعام 1998 من مؤسّسة المهاتما غاندي في النرويج، وإضافة إلى نيلها الدكتوراه في القانون، حازت عدة شهادات عليا فخرية، وأوسمةً وتكريمات هنا وهناك، وأصدرت نحو 30 مؤلّفاً في قضايا الفكر والديمقراطية، وكانت قد درست في بداية حياتها الأدب البنغالي.

على أنّ حياتها السياسية كانت حافلةً، وقلّما اتّسمت بالهدوء والاستقرار. ومن المحطات المثيرة في حياتها أنّها تحالفت مع شخصية نسائية في بلادها، هي خالدة ضياء، رئيسة الحزب الوطني البنغالي وأرملة الرئيس الراحل ضياء الرحمن، أحد قادة النضال من أجل «استقلال» بنغلادش، الذي اغتيل عام 1981 بيد ضبّاط عسكريين في محاولة انقلاب قادها اللواء محمد عبد المنظور. وبهذا وجدت الشيخة حسينة جوامع شخصية مشتركة مع ضياء، التي تكبرها بعامين، وأبرمت ما يشبه تحالفاً انتخابياً معها، لكنّ حسينة خسرت الانتخابات في العام 1991 أمام خالدة ضياء. ويصفها زعيمة للمعارضة، اتّهمت حسينة حزب خالدة ضياء بعدم الأمانة الانتخابية، وقاطعت البرلمان، وهو ما أعقبته مظاهرات عنيفة، واضطرابات سياسية. استقالت حسينة الوزراء الأولى في تاريخ البلاد خالدة ضياء، لتتولّى حكومة تصريف أعمال، ثمّ أصبحت حسينة رئيسة للوزراء بعد انتخابات يونيو/ حزيران 1996. وبينما بدأت البلاد تشهد نمواً اقتصادياً وانخفاضاً في معدّلات الفقر، إلا أنّها ظلّت تعاني اضطراباتٍ سياسية خلال فترة ولاية حسينة الأولى، التي انتهت في يوليو/ تموّز 2001، بعد هزيمة انتخابية أمام ضياء.

في 2018 حُكم على خالدة ضياء بالسجن 17 عاماً بتهمة الفساد، وسجنت عامين قبل إطلاق سراحها تحت قيود شديدة. تدهورت صحتها في إبريل/ نيسان 2019، إذ أصيبت بتليّف الكبد المُتقدّم، وبمشكلات في القلب. ورفضت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة عام 2023 طلب أسرة ضياء بالسماح لها بالسفر إلى ألمانيا للعلاج. وقد غادرت الشيخة حسينة، وصحّ القول إنّها فرّت من البلاد، فيما كانت صديقتها سابقاً، وغريمتها لاحقاً، في إقامة جبرية منذ ستّ سنوات، وقد أمر رئيس بنغلادش انقلاب سهاب الدين، قبل أيام، بإطلاق سراح ضياء، وسراح المحتجّين المُعتقلين، في بادرة لإعادة الوئام الداخلي، وبدعم من الجيش، الذي تعلّم الدروس كما يبدو من الانقلابات المتوالية التي سمّمت الحياة السياسية، واضعفت فرص البلاد في النمو. واللافت هنا أنّ مخزون الريبة لدى الشيخة حسينة دفعها إلى محاولة الإيقاع بمحمّد يونس، الخبير الفرنسي الذي أسّس بنك الفقراء (بنك غرامين)، لتقديم قروض بمئات الدولارات، وأحياناً بمائة دولار فقط، للمعوزين، لتمكينهم من إنشاء مشاريع فردية صغيرة أو حتّى متناهية الصغر، وقد اتّهم يونس الحائز عام 2006 على جائزة نوبل للسلام بالفساد بغير أدلّة، ما دفعه إلى الإقامة في المنفى، حتّى طالبت قيادة الاحتجاجات الأخيرة بتولّيه رئاسة حكومة انتقالية، وهو ما استجاب له رغم أنّه في الـ84 من عمره.

حسينة واجد، وأنديرا غاندي، وبنظير بوتو، وخالدة ضياء، نجمات لمعْن في سماء الحياة السياسية في شبه القارّة الهندية، قُضت ائتنان منهنّ (أنديرا وبنظير)، اغتيالاً، فيما تعرّضت الثالثة (ضياء)، لحكم قضائي بالغ القسوة، أمّا الرابعة، وهي الشيخة حسينة موضوع هذا المقال، فقد أرست نهجاً «بيمقراطياً» يقوم على الانتقام والتشكّل بأدنى معارضة، حتّى لو كانت معارضة طلابية. وانتهى الأمر بالسيّدة القوية إلى الفرار من وطنها وإدارة الظهر لشعبها ووطنها، لا عزاء للسيّدات الطامحات في ذلك الجزء الحيوي من العالم.

(كاتب من الأردن)

> اتسمت شخصية حسينة بالحذر الشديد إزاء كلّ اعتراض أو معارضة لسياستها، وهو ما تجلّى أخيراً في تعاملها مع حركة الاحتجاجات الطلابية

الشيخة حسينة في بانكوك، إبريل 2024 (Getty)

عن اغتيال اسماعيل هنية

بشير البكر

ليس إسماعيل هنية أول شهداء فلسطين ولا آخرهم. القافلة طويلة، والسجلّ مفتوح على الماضي والحاضر والمستقبل، ما دام الشعب الفلسطيني يواصل كفاحه للخلاص من الاحتلال الإسرائيلي. قبله استشهد قادةٌ كبار كالرئيس ياسر عرفات، وخليل الوزير (أبو جهاد)، والشيخ أحمد ياسين مؤسّس حركة حماس، وعددٌ كبير من القادة والكوادر. وقد باتت الشهادة قَدَرَ الفلسطيني، يمكنها أن تنزل عليه في أيّ لحظة في طريق الحرية، وفي المواجهة المفتوحة مع العدو. يبقى هذا المصير ماثلاً على الدوام.

هو أول الاحتمالات، قد يدركه من يصل إلى مرتبة القيادة، ومن يحمل السلاح للدفاع عن نفسه، ومن أجل تحرير أرضه من الاحتلال. وفي هذا المقام لا تميّز إسرائيل بين فلسطيني وآخر، ولا تراعي خصوصية مكان، في داخل فلسطين أو خارجها، كلّ من يقف في طريقها يصبح هدفاً عليها أن تتخلّص منه، وتسجّله في حساب الدفاع عن أمنها. ومن المُؤكّد أنّ عملية اغتيال هنيّة تُعبّر عن لحظة أزمة عميقة في إسرائيل، بعد أن فشلت في تحقيق الأهداف التي وضعتها للحرب على غزّة، ومنها استعادة الرهائن، والقضاء، على حركة حماس.

الاغتيالات سياسة ثابتة لم تتغيّر منذ تأسيس إسرائيل. وهناك هدف سياسي أو عسكري مباشر من وراء كلّ عملية تصفية لرمز فلسطيني. ورغم فشله في وقف مسيرة الكفاح الفلسطيني، لم يُقلع عن هذا الأسلوب القادةُ الذين تناوبوا على حكم اسرائيل، لأنّ بديله هو الحوار الجادّ مع الفلسطينيين، والجلوس إلى طاولة المفاوضات، وحين حاول إسحق رابين أن يمشي خطوةً في هذه الطريق، واجه الاغتيال من طرف من لا يريدون للسلام أن يكون بديلاً من الحرب. وفي هذه المعادلة ليس لدى الفلسطينيين سوى خيار المقاومة في مواجهة موجات الاستيطان الزاحفة بقوّة من أجل تهويد الضفّة الغربية، وتهجير أهلها. وهذا هو مشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، ووزراء حكومته، التي يُشكّل زعماء المستوطنين عمودها الفقري.

لم يكن هنيّة قائداً عسكرياً يقاتل في الميدان، بل هو رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، ومن هذا الموقع استُقبل في عواصم عربية وعالمية، وكان يفاوض إسرائيل عبر الوسطاء الإقليميين والدوليين، من مصر وقطر والولايات المتّحدة وفرنسا، من أجل التوصّل إلى اتفاق لوقف الحرب على قطاع غزّة. وحين تغتال إسرائيل المفاوض الرئيس، فإنّها تنسف مبدأ المفاوضات من الأساس، وتستمرّ في مواصلة الحرب، التي باتت مفتوحةً نحو مستوىً جديدٍ من التصعيد، بسبب ارتكاب عملية الاغتيال داخل إيران، وهذا أمر يرتّب على طهران ردّاً يحفظ لها ماء الوجه في الأقل، لكنّه قد يخالف التقديرات، ويذهب أبعد من ذلك، ويقود إلى خلط الأوراق، بما في ذلك احتمال رفع مستوى الحرب.

تقوم حسابات نتنياهو من اغتيال هنيّة على رفع رصيده لدى الجمهور الاسرائيلي، الذي ينتظر منذ عشرة أشهر من الحرب انتصاراً يردّ على هجمات 7 أكتوبر. وقد أمر بتنفيذ العملية وهو يرى أنّ مجالَ الحرب مفتوحٌ أمامه بعد زيارته الولايات المتّحدة، التي حظي فيها باستقبال حافل، وسط تراجع دور الإدارة الأميركية في فترة انتخابية، تشهد تنافساً شديداً، ومن الواضح أنّ هذا الوضع سوف يستمرّ حتّى وصول رئيس أميركي جديد إلى البيت الأبيض في يناير/ كانون الثاني المُقبل. ويراهن رئيس الوزراء الاسرائيلي صراحةً على فوز الرئيس السابق دونالد ترامب، لأنّه يتوافق معه بخصوص مشاريعه المطروحه من أجل اليوم الثاني في غزّة، وشطب الطرف الفلسطيني من المعادلة، وردع إيران، وإطلاق عملية التطبيع مع بعض الدول العربية، التي توقّفت بعد 7 أكتوبر.

بوتين واختراقات كورسك

بيار عقيقي

يزخر أرشيف الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945) بقصص مرتبطة بمعارك ستالينغراد (فولغوغراد حالياً) بين الجيش السوفييتي والقوات الألمانية النازية. طغت شهرة ستالينغراد على عديد من المعارك الجوهرية في تلك الحرب، أبرزها معركة كورسك الروسية، التي دارت فيها أكبر معركة دبّابات في التاريخ، تواجه فيها نحو خمسة آلاف دبّابة سوفييتية وثلاثة آلاف دبّابة ألمانية، وانتهت باستمرار الزحف السوفييتي إلى برلين. ستالينغراد كانت في حاجة إلى كورسك، لإتمام انتصار جوزيف ستالين على أدولف هتلر عند ضفاف نهر الفولغا، لا العكس. ذلك كلّه، حضر في الأسبوع الحالي، مع الاختراقات الأوكرانية الواسعة لكورسك نفسها، بغطاء جوي من طائرات أف 16، التي حصلت عليها كييف أخيراً من دول غربية عدة.

على الرغم من أنّه سبق لما يُدعى «فيلق حرّية روسيا»، المعارض للكرملين، أن اخترق أراض روسية، في بيلغورود وكورسك في العامَين الماضي والحالي، غير أنّها المرّة الأولى التي تُخترق فيها الأراضي الروسية بهذه الطريقة منذ الحرب العالمية الثانية، خصوصاً أنّ الموقف الرسمي الأوكراني تبنّى هذه الاختراقات. من شأن مثل هذا التطوّر أن يطيح المسار التفاوضي الذي بوشر

عن حقيقة الموقف الأميركي من أحداث المنطقة

حسن نافعة

نظريّتان تسعى كلٌّ منهما إلى تفسير ما يجري هذه الأيام في منطقة الشرق الأوسط، وكلتاهما تتمحوران حول طبيعة العلاقة التي تربط الولايات المتّحدة والكيان الصهيوني. ترى الأولى أنّ ما يجري في المنطقة هو من تصميم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في المقام الأول، لأنّ معظم تحركاته يستهدف بوضوح جرّ الولايات المتّحدة للمشاركة معه في حرب ضدّ إيران. وترى الثانية أنّ نتنياهو، رغم التسليم الكامل بتطرّفه وعناده، لا يستطيع القيام بمبادرات تتعلّق بمصير الحرب والسلام في الشرق الأوسط إلا بعد التشاور مع الإدارة الأميركية القائمة، والحصول منها على تصريح مسبق، أو على موافقة ضمنية في الأقلّ، كي تصبح جاهزة لمباركتها أو للمشاركة فيها أو لتحمّل ما قد ينجم من تلك المبادرات من تبعات، ما يعني أنّ الولايات المتّحدة هي الصانع الحقيقي لما يجري كلّه في هذه المنطقة. وبالتالي، فإنّ الكيان الصهيوني هو مُجرَّد أداة.

وفي مقال نشره في موقعه يوم الثلاثاء الماضي، يرى البروفيسور الأميركي جون ميرشايمر؛ أحد أكثر أساتذة العلاقات الدولية ومنظّريها أهمّية في العالم، أنّ السياسات التي ينتهجها نتنياهو تتعارض في أوجه كثيرة مع السياسات التي تنتهجها إدارة بايدن. مؤكّداً وجود خلافات أساسية بين الطرفَين، تتمحور حول ستّ قضايا رئيسة: إنهاء الحرب المشتعلة حالياً في قطاع غزّة، وكيفية إدارة القطاع بعد وقف إطلاق النار، ومستقبل القضية الفلسطينية، والعلاقة مع إيران، والعلاقة مع حزب الله. فهو يرى أنّ إدارة بايدن ترغب بشدّة في التوصل، أولاً، إلى اتّفاق لوقف إطلاق النار في غزّة، بينما يسعى نتنياهو إلى عرقلة (وإفشال) المفاوضات، التي تسعى إلى التوصّل إلى هذا الاتفاق. ثانياً، طلبت تلك الإدارة من نتنياهو وضع خطّة لإدارة القطاع بعد توقّف القتال، لكنّ نتنياهو لم يعر هذا الطلب أيّ اهتمام، ولا توجد لدى حكومته خطّةٌ متّفق عليها حول هذه المسألة. ثالثاً، ترغب إدارة بايدن في إعادة فتح الطريق نحو حلّ الدولتين، باعتباره الوسيلة الوحيدة لإنهاء الصراع الممتد بين إسرائيل والفلسطينيين، غير أنّ حكومة نتنياهو ترفض هذه الفكرة صراحةً، ولا تُقدّم أيّ حلّ بديل. رابعاً، تسعى جاهدة لتجنّب الدخول في حرب مع إيران، بينما سعى نتنياهو، مرّتَين في الأقلّ، إلى جرّ الولايات المتّحدة إلى حرب مع إيران، في 1 إبريل/ نيسان الماضي، عندما أغارت إسرائيل على القنصلية الإيرانية في دمشق، ولاحقاً في 31 يوليو/ تمّوز، حين اغتالت رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنيّة، في زيارة رسمية له إلى طهران. وترغب الإدارة خامساً في تجنّب اتساع الصراع مع حزب الله، خوفاً من تحوّله حرباً إقليمية قد تجرّ إليها الولايات المتّحدة، بينما تتعمّد حكومة نتنياهو مواصلة استفزاز حزب الله. وأخيراً، يعتقد البروفيسور ميرشايمر أنّ لدى إدارة بايدن مصلحة راسخة في استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط، بينما تبدو حكومة نتنياهو «مستعدّة دائماً لإشعال المنطقة». وفي نهاية مقاله، يُؤكّد ميرشايمر أنّ الولايات المتّحدة هي الطرف الأقوى في العلاقة، وبالتالي لديها من الأدوات ما يكفل حمل إسرائيل على تغيير سلوكها ليصبح أكثر انسجاماً مع المصالح الأميركية، لكنّ إدارة بايدن عاجزةٌ تماماً عن استخدام هذه الأدوات، بسبب «القوة الهائلة التي تتمتّع بها جماعات الضغط الإسرائيلية».

> لا تعني قوّة اللوبي الصهيوني في واشنطن أن تعجز أيُّ إدارة أميركية عن ممارسة ضغوط فوريّة وفعّالة على إسرائيل

> صحيح أنّ إدارة بايدن أكّدت أنّها ستدافع عن إسرائيل، لكنّها حريصة على عدم المشاركة في حرب مفتوحة

في المقابل، يرى آخرون أنّ قدرة اللوبي الصهيوني على التأثير في مراكز صنع القرار وآلياته في الولايات المتّحدة، رغم اعترافهم بقوّة وضخامة ما يملكه من وسائل وموارد، لا تستطيع أن تُفسّر وحدها ما نلاحظه من توافق في المواقف والسياسات، الأميركية والإسرائيلية، إلى حدّ التطابق التامّ في أحيان كثيرة، خصوصاً منذ «طوفان الأقصى». ولأنّ الولايات المتّحدة ما تزال القوّة السياسية والاقتصادية الأولى في العالم، ولها من ثمّ مصالحُ كونية يستحيل أن تتطابق كلّياً مع مصالح دولة صغيرة كالكيان الصهيوني، يعتقد هؤلاء أنّ جميع المبادرات التي تقوم بها إسرائيل، خصوصاً ما يتعلّق منها بقضايا الحرب والسلام في منطقة الشرق الأوسط، تتم بوحي من الإدارة الأميركية، أو في الأقلّ بموافقة مسبقة منها، صريحةٍ أو ضمنيةٍ، ما يجعلهم يستبعدون كلّياً أن تتّخذ قرارات من نوع اغتيال فؤاد شكر، القائد الكبير في قوات حزب الله، وفي ضاحية بيروت الجنوبية، أو اغتيال إسماعيل هنيّة، وفي طهران، في أثناء وجوده فيها بدعوة رسمية من الحكومة الإيرانية، من دون موافقة صريحة ومسبقة من إدارة بايدن. لذا يرون أنّ الوضع الطبيعي لنمط العلاقة بين الطرفَين أن تكون الولايات المتّحدة في وضع يسمح لها بتوظيف الكيان، وليس العكس، أيّاً كانت قوّة اللوبي الصهيوني. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الجدل المثار بشأن هذه المسألة قديم جداً، فالذين يجادلون بأنّ إسرائيل، وبسبب ما يتمتّع به اللوبي الصهيوني في واشنطن من قدرة هائلة على التأثير في مراكز صنع القرار الأميركي، هي الأقدر على توظيف الولايات المتّحدة لخدمة استراتيجياتها ومصالحها الخاصّة، يستشهدون بخصوصية العلاقات الإسرائيلية الأميركية، ويرون أنّها تنتمي لنمطٍ فريدٍ ليس له مثيل أو سابقة في تاريخ العلاقات الدولية، قديمها وحديثها. أمّا الذين يرون أنّ العكس هو الصحيح، وأنّ إسرائيل ليست سوى كيان مُسخّر للقيام بدور وظيفي في خدمة المصالح والاستراتيجيات الأميركية، فيستشهدون بأحداث اضطرت معها حكومات إسرائيلية مختلفة إلى الانصياع للإرادة الأميركية، مثلما حدث حين اضطرت حكومة ديفيد بن غوريون، بعد فترة تمنّع، إلى الانسحاب من سيناء عام 1957، بإلحاح من الرئيس دوايت أيزنهاور، وأيضاً حين اضطرت حكومة إسحاق شامير إلى المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام (1991)، رغم أنفها، بعد تهديد إدارة جورج بوش (الأب) بإلغاء قروض كانت قد وعدت بها.

والواقع أنّنا إزاء نظريتَين تتكاملان ولا تتصادمان بالضرورة، فقوّة اللوبي الصهيوني في واشنطن حقيقةٌ ساطعةٌ لا ينكرها أحد، ومن ثمّ تصلح أساساً لتفسير العديد من قرارات ومواقف السياسة الخارجية الأميركية الداعمة لإسرائيل، والتي قد تبدو، في أحيان كثيرة، مُتعارضةً مع المصالح الوطنية الأميركية، بل ومتناقضة معها تماماً في بعض الأحيان. غير أنّ ذلك لا يعني أبداً أن تعجز أيُّ إدارة أميركية، مهما بلغت درجة ضعفها أو تعاطفها مع إسرائيل، عن ممارسة ضغوط فورية وفعّالة في جميع الأوقات، سواء لدفع الحكومة الإسرائيلية إلى اتّخاذ إجراءات مُعينة ترى فيها نفعاً، أو لإجبارها على التراجع عن قرارات أو مبادرات ترى أنّها تُلحق الضرر بالمصالح الأميركية العليا. فذلك يتوقّف في النهاية على ملابسات وعوامل كثيرة تقتضي فحص كلّ حالةٍ على حدة.

لكن كيف يمكن، استناداً إلى هذه الصيغة التوفيقية، تفسير مواقف إدارة بايدن تجاه ما يجري حالياً في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً في ما يتعلّق منه بآخر محاولات التصعيد؟... للإجابة عن هذا السؤال علينا أن نعود بالذاكرة إلى ما جرى يوم 7 أكتوبر، فقد أدركت إدارة بايدن حينئذ أنّ حليفتها الأولى والرئيسة في المنطقة تلقّت هزيمةً عسكريةً قاسيةً سوف تُؤدّي حتماً إلى إضعاف هيبة ومكانة الولايات المتّحدة في المنطقة. ولأنّ جميع الإدارات الأميركية ترى أنّ أمن إسرائيل جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأميركي، فقد كان من الطبيعي أن تقوم إدارة بايدن بالدفع بالأساطيل الأميركية نحو المنطقة، وأن تسارع في الوقت نفسه إلى تقديم دعم مالي وسياسي غير محدود لحليفتها المُدلَّلة. غير أنّ الهدف من ذلك كلّه كان ردع حلفاء المقاومة الفلسطينية، من ناحية، وخلق ظروف مواتية لتمكين إسرائيل من القضاء على «حماس»، من ناحية أخرى. وعندما هبّت الرياح بما لا تشتهي السفن الأميركية والإسرائيلية، بسبب صمود «حماس»، وعدم ارتداع محور المقاومة، بدأت إدارة بايدن تقتنع تدريجياً بأنّ إسرائيل خسرت معركةً في الصعيد التكتيكي، ومن ثمّ فعليها، كي لا تخسر الحرب في الصعيد الاستراتيجي، أن تشرع فوراً في اتّخاذ خطوات تُمهّد للتوصّل إلى وقف دائم لإطلاق النار، بعد إضعاف «حماس» إلى أقصى درجة ممكنة، وإبرام صفقةٍ لتبادل المُعتقَلين الفلسطينيين بالمُحتجَزين الإسرائيليين، وتمكين السلطة الفلسطينية في رام الله، بعد «تجديدها»، من إدارة قطاع غزّة بمساعدة قوات دولية، تشارك فيها دول عربية، وبدأ عملية سياسية جديدة تسمح بتسوية تفتح الطريق أمام حلّ الدولتين، وذلك مقابل تطبيع كامل للعلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والسعودية. ولأنّ هذا التصوّر تعارض مع مصالح نتنياهو الشخصية، وأيضاً مع مصالح ائتلافه الحكومي المُتطرّف، فقد أصبح من الصعب على إدارة بايدن وضعه موضع التطبيق، خصوصاً أنّ بايدن لم يرغب، وربّما لم يستطع، ممارسة ما يكفي من الضغوط لإجبار نتنياهو وحكومته على قبوله. لذا قرّر بايدن أن يكتفي بالحرص على عرقلة محاولات نتنياهو الرامية إلى جرّ الولايات المتّحدة للدخول في حرب مع إيران، مع الالتزام في الوقت نفسه بالدفاع عن إسرائيل إذا ما تعرّضت لهجوم لا تستطيع صدّه وحدها، وهو ما حدث بالفعل عقب إقدام نتنياهو على تدمير القنصلية الإيرانية في دمشق.

هناك شكّ في أن نتنياهو حصل على موافقة أميركية مسبقة لاغتيال الشهيد فؤاد شكر في ضاحية بيروت الجنوبية، أو لاغتيال الشهيد إسماعيل هنيّة في طهران. صحيح أنّ إدارة بايدن أكّدت بوضوح تام أنّها ستدافع عن إسرائيل إذا تعرّضت للهجوم، وقامت على الفور بإرسال قطع بحرية إضافية إلى المنطقة، لكن كاتب هذه السطور يعتقد أنّها حريصة على عدم الانجرار إلى المشاركة في حرب مفتوحة، لا مع حزب الله، ولا مع إيران، وبالتالي يُتوقّع أن تبذل قصارى جهدها لمنع التصعيد والتصرّف بالطريقة نفسها حين تعرّضت إسرائيل لضربة انتقامية من إيران في 14 إبريل/ نيسان الماضي. أما نتنياهو فالظنّ أنّه سيواصل محاولاته الرامية إلى جرّ الولايات المتّحدة إلى حرب مع إيران، وإذا فشل فسيحاول تجنّب توقيع صفقة لتبادل الرهائن بالشروط الفلسطينية، مع العمل في الوقت نفسه على كسب المزيد من الوقت إلى أن يحين موعد انتخابات الرئاسة الأميركية، على أمل أن يفوز بها ترامب، الذي يراهن عليه لإخراجه نهائياً من مأزقه.

(أكاديمي مصري)

ميدالية نمور... أو تلك الشجرة التي تُغطّي الغابة

محمد سي بشير

فرح الجزائريون بميدالية الرياضية كيليا نمور في أولمبياد باريس، وهي فرحةٌ لا نريد التنغيص عليها بقدر ما نريد أن نُؤكّد من خلالها بعض ملاحظات خاصّة بالرياضة عموماً، و بالدروس المُستخلصةِ من عمل الرياضيَّة الدؤوب للتربّع على عرش تخصّصها، والتضحيات التي قام عليها نصرها، ما يمكّن من الاستنارة بها في مجالات عدّة، تعاني للأسف القصور وعدم الاعتناء، يمكن لو جرى لها ذلك أن تحصل الفرحة في تحقيق منجزاتٍ كثيرة، في مجالات السياسات العامَّة ذاتِ الصلة بالمواطن الجزائري، وفي مشروع تبوُّء مكانةِ القوَّة الإقليمية.

ننطلق من مشروع بناء البطلة كيليا نمور، وفق ما صرّحت به والدتُها، وما قالته نمور نفسها، بعد حصولها على الميدالية الذهبية، وهو مشروع طويل النفس، يتأسّس وجوباً على تخطيط مُحكم، وعلى مواردَ ماليَّةٍ وكفاءاتٍ، إضافة إلى اعتناء عالي المستوى في مدى أعوام، وصلت في حالة كيليا إلى ثمانية أعوام، بقصد الوصول إلى القمّة؛ اكتساب التنافسية والمستوى العالي، ثمّ التفكير في الحصول على ألقاب؛ بمعنى أنّ اللقب الأولمبي، على غرار أيّ سياسة عامَّة، ثمرةُ النجاح فيها هو تلك الدورة من الفكرة إلى اقتناص اللقب، يحتاج فيه من يتوخّى النجاحَ العملَ وفق ثلاثية الكفاءة، والنجاعة، والرشادة، لأنّها ثلاثيةُ الواقعية ومسار الوصول إلى الإنجازات.

بالمحاكاة، في مشاريع السياسات العامَّة برمَّتها، لا يمكن الوصول إلى الإنجازات بالجودة المطلوبة من دون المرور بتلك المراحل التي تمكّنت من خلالها نمّور من الحصول على الذهب الأولمبي، ليكون الأمر متَّصلاً بسياق كلّه أحكام، وكفاءة، ونجاعة، ورشادة، ومسار يتضمّن برنامجاً زمنياً مؤسّساً على توفير الموارد اللازمة، مع تحديدٍ للهدف، وتحمّلٍ للمسؤولية لتقويم السياق والمسار إذا حدث خطأ، وذلك وارد على غرار ما وقع لنمّور، عندما أصيبت وعادت إلى لياقتها، ولكن مع تحدّي ضمّها إلى الفريق الفرنسي، وتسجيلها للتنافس في التظاهرات الدولية، وهو ما لم يقع، وأدّى إلى تغيير الجنسية الرياضيّة من الفرنسية إلى الجزائرية، أي وضع استراتيجيةٍ/ مخطّطٍ إضافي يعوّض أيّ خسارةٍ متوقّعةٍ ويحوّلها سياقاً ومساراً جديدَين يتضمّنان العمل الأصلي بكلّ حذافيره، مع تغيير في بوصلة الوصول إلى الإنجاز فقط. إذا كان الأمر في الرياضة مُتطلّبا لذلك كلّه، فإنّ ما يجب توفيره في السياسات العامّة يكاد يفوق ذلك، مع فارق أنّ المسار للوصول إلى الإنجاز هو ذاته متضمّن للإحكام، وللثلاثية المذكورة، إضافةً إلى الاهتمام، والاعتناء بالاستراتيجية، أي الهدف المطلوب.

> لو كانت هناك إرادة للتعلم في الجزائر، لدفعت نحو مراجعة مُقاربة العمل والإدارة، فالمشكلة الأساس غياب ثلاثية الكفاءة، والرشادة، والنجاعة

> دعوةٌ إلى استلهام كلّ دورة نجاح، لأنّه لا يأتي من فراغ، فمعادلة لا عمل - لا جزاء قاعدةٌ في أيّ حركية إنسانية

لنأخذ مثالاً من واقع السياسة العامَّة في الجزائر، في هذه الصائفة، في الوقت الذي علَّمنا درسُ ذهبية نمّور ما يجب أن نقوم به، حتّى نحقّق أيّ انجاز، والمثال من أزمة النقل البحري، التي يُعاني منها المسافرون الجزائريون في هذه الأيام، في موانئ عدّة في الجنوب الأوروبي بسبب قصور في التخطيط، وعدم التعلّم من الدروس، أزمات عشنا مثلها في الأعوام الماضية بعكس ما تَعلَّمته الخطوط الجوّية الجزائرية، التي عدنا نسمع عنها أخباراً جيّدة في التسيير في أسعار التذاكر، وفي احترام المواعيد، وفي استيعاب العدد الضخم من الرحلات وأعداد المسافرين، بعنوان العطلات الكبرى في أوروبا، وعودة مئات الآلاف من المغتربين الجزائريين.

تعاني شركةٌ نقل المسافرين من طريق البحر مشكلات كثيرةً، وأزماتٍ تعود كلّ صيف، بالرغم من محاولات استئجار بواخرَ وسفن، وشراء سفن جديدة في الأعوام القليلة الماضية، ولكنَّ بقاء الأزمات دليلٌ أنّ المشكلةَ تكمن في دورة السياسة العامَّة للنقل البحري، التي لا تعمل تأسيساً على الثلاثية المذكورة (الكفاءة، والرشادة، والنجاعة)، ولذلك رأينا أخيراً مثل ما حدث في مرّات سابقة؛ تأخّر بواخرَ عن رحلاتها، وإلغاء وبرمجة من دون كفاءة، إضافةً إلى تعطّل، بل قيام سلطات بعض الموانئ بحجز سفن جزائريةٍ لأسباب كثيرة، وهو ما يُدلّل على أنّ القضية هي في غياب أيّ عقلانية في إدارة الشركة، وتكرار تلك الأزمات يُدلّل أيضاً على أنّ الدروس لم تُستخلص. وفي النتيجة، نحن بحاجة إلى استلهام دروس الرياضة هنا لعلاج إشكالية النقل، وربّما إدراك أنّ الأملَ يكمن في حكامة جديدة لمقاربة النقل البحري، بمرجعية الثلاثية المشار إليها، ومن دون ذلك، بقاء السياسة العامة للنقل في مشاكل لا نهاية لها، وما لذلك من تداعياتٍ على صورة البلاد في الخارج، عندما يواجه المسافرون تلك المشكلات، وتُضخّم الإشكاليات إعلامياً، وبخاصّة من خلال تفاعلات الشبكات الافتراضية، ووسائل التواصل الاجتماعية.

ما الذي يُؤزّم الوضع في النقل البحري بالرغم من الأزمات الماضية كلّها، التي كان من الممكن التعلّم منها، والبناء عليها، لتخطيطٍ وحوكمةٍ يأتيان على تلك المشاكل كلّها؟... ذلكم السؤال الذي جاءت الرياضيّة بميداليتها للإجابة عنه من خلال مسيرتها في ثمانية أعوام، فتُوّجت بالميدالية، إضافةً إلى التحدّيات التي كان من شأنها أن تضع حدّاً لتألّق نمّور؛ بمعنى أنّ الشركة، في محاكاةٍ لمسار وسياق فوز الرياضيَّة بالذهب، مع تلك المشاكل في الأعوام الماضية، وبالرغم من سعي السلطات العمومية إلى تمكين إدارتها من الموارد المادّية والماليّة للتغلب على تلك المشاكل، إلّا أنّ الأزمات تعود المرّة بعد الأخرى في الشكل نفسه، وفي فترة الذروة نفسها، أي في الصيف وفي العطلات في أوروبا، وهذا يعني أنّ الدروسَ المُستفادةَ من المشاكل والأزمات، لو كانت هناك إرادة للتعلم، كان يجب أن تدفع نحو مراجعة مُقاربة العمل والإدارة، ذلك أنّ المشكلة الأساس في هذا النطاق هي غياب ثلاثية السياسة العامّة: الكفاءة، والرشادة، والنجاعة.

بالنتيجة، تكون الميدالية الذهبية التي فازت بها نمّور شجرةً تغطّي الغابة، ذلك أنّ المُقاربة ذاتها التي يتوخّاها الرياضي ممّا سبق ذكره كلّه، ينسحب على مجالات السياسات العامَّة الأخرى، فلا نجاحَ أو منجزاتٍ من دون دورة السياسة العامَّة من تفكير، وبرمجة، وتخطيط، وتسخير مواردَ ماليّةٍ ومادّية، وتقييم وتقويم، وصولاً إلى الاستشراف والتعلّم. وكلّما كانت تلك الثلاثية جنباً إلى جنب مع تلك الدورة، نكون أقرب من التفكير العقلاني، ومن براغماتية التعامل مع تحدّيات الواقع، بقصد الحصول على نشوة النتائج، تماماً مثل التي رأيناها في أعين نمّور وطاقمها. الكتابة، مراراً وتكراراً في هذا الموضوع دعوةٌ إلى استلهام كلّ دورة نجاح في أيّ مجال كان، لأنّ النجاح لا يأتي من فراغ، فمعادلة لا عمل - لا جزاء تُعتبَر قاعدةً في أيّ حركية إنسانية، ولا معنى لأنّ تكون حاضرةً في الرياضة، التي هي أولاً وأخيراً مُجرَّد متعة، من دون أن تتمدَّد إلى غيرها من مجالات الحياة. ودليلُ هذا حصيلةُ الميداليات التي أشارت إليها جريدةٌ اقتصاديةٌ، في السابع من أغسطس/ آب الحالي، ربطت بين متغيّر التقدّم الاقتصادي، والحصول على الميداليات الذهبية، إذ توصّلت إلى أنّ الولايات المتّحدة والصين، الاقتصادَين الأكبرين عالمياً، في الصدارة، تليهما في المراتب العشر الأولى خمسة من البلدان المنتمية إلى مجموعة السبع الكبار (فرنسا، ألمانيا، اليابان، بريطانيا، إيطاليا)، بالإضافة إلى كلّ من كوريا الجنوبية وأستراليا، وهما من بين الاقتصاديات الأكبر في مجموعة العشرين، ما يُدلّل على أنّ متغيّر التقدّم الاقتصادي، الناتج من سياسات عامَّة بدورة السياق والمسار المشار إليهما، ومتغيّر النجاح في الحصول على ميداليات ذهبية في المنافسات العالمية، عاملان مُرتبطان، لأنّهما يُخضعان النشاطات كلّها للمتطلبات التنافسية كلّها، وبثلاثية الكفاءة، والرشادة، والنجاعة، ومنها الرياضة عالية المستوى، على غرار الرياضة الأولمبية، التي يُحضّر لها من المدرسة الابتدائية، كما قالت كيليا نمور نفسها، وصولاً إلى التنافس الرياضي العالمي. وقد سمعنا كثيراً من المُدرّبين يتحدّثون عن الألعاب القادمة (لوس أنجليس الأميركية في العام 2028)، بقصد التحضير الجيّد للرياضيين للفوز بالميداليات، وللشعور بنشوة الإنجاز بعد التعب من التجهيز بالمعطيات الناجعة.

إنّها همسةٌ في آذان القائمين على السياسات العامَّة في الجزائر بأنّ الشجرة هي جزء من الغابة، وهي كما تزيّن الغابة قد تكون تغطّيها حتّى لا نرى جمال الأشجار والنباتات الأخرى، ومنه لا يمكن الاكتفاء بالنجاح في الرياضة، بل يجب التوسّع في دورة النجاح، وتطبيق المُقاربات ذاتها بالكفاءة ذاتها، بقصد الوصول يوماً إلى النتائج المرجوّة... ربّما.

(أستاذ جامعي جزائري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads